

جريدة الجمهورية 2/3/2013

لا تقلدوا قانون التسوية!

انتخب اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية نتيجة " تسوية أميركية ناصرية " وقد جرت الإنتخابات النيابية الأولى في العهد الشهابي في حزيران من العام 1960 إستناداً إلى القانون الصادر في 26 نيسان 1960 الذي عدل مراراً وتكراراً (وقد سمّي قانون التسوية) ولا يزال معمولاً به حتى الساعة، في حين لم يتمكن المجلس الحالي أو الذي سبقه من تعديله تعديلاً جوهرياً إلا بصورة محدودة بعد إتفاق الدوحة بموجب القانون رقم 2008/25 الصادر في 2008/10/8.

نشير هنا إلى أن قانون 1960 رَفَع في حينها عدد النواب إلى 99 بدلاً 66 واعتمد الدائرة الإنتخابية المتوسطة الحجم أي القضاء مبدئياً مع بعض الإستثناءات، كجعل كل من مدينتي طرابلس وصيدا دائرة إنتخابية منفصلة عن قرى القضاء، ودمج قضاءي بعلبك والهمل في دائرة إنتخابية واحدة وكذلك قضاءي راشيا والبقاع الغربي وقضاءي حاصبيا ومرجعيون، وقسم بيروت إلى ثلاث دوائر، وأقرّ نظام البطاقة الإنتخابية التي علّق العمل بها في الإنتخابات الأولى التي جرت بالإستناد إلى هذا القانون.

وقد أقرّ هذا القانون بعد مناقشة واسعة في الصحف فضلاً عن مجلسي النواب والوزراء، وكان أبرز الإقتراحات في حينها مشروع الحزب الإشتراكي القاضي برفع عدد النواب إلى 121، واعتماد نظام التمثيل النسبي والأخذ بالدوائر الفردية . وكان الراحل الكبير الدكتور إدمون نعيم قد أيّد هذا الطرح ثم عاد وطرح إجراء الإنتخابات في العام 1959 على قاعدة التمثيل الطائفي وإجرائها على دورتين مع اعتماد التمثيل النسبي.

(راجع في هذا الصدد : Ed. Naïm : Points de vue, Beyrouth 1959 P. P. 175 et s. p. 181 et s.)

لكن ظروف تعديل قانون الإنتخاب في العام 2013 (الذي تأخر إقراره 8 سنوات منذ زوال الوصاية في العام 2005) ليست مشابهة لظروف التسوية التي حصلت في العام 1960، ولا إلى الأحداث التي عرفها لبنان قبل هذا التاريخ. كما أن الديمغرافيا في تلك المرحلة ليست كما هي اليوم، وأن المناصفة لم تكن قد أقرّت بعد بصورة صريحة في الدستور، كما حصل بموجب التعديلات الدستورية لعام 1990 بالرغم من أن التطبيق الفعلي لدستور الطائف لم يكن على قدر طموحات اللبنانيين . بينما في ظل ظروف تسوية 1960 لم تكن الدولة في حينها مشتتة ولم يكن السلاح منتشرأ في أيدي قوى غير شرعية، بل كان الجيش اللبناني يملك حق إستعمال السلاح بصورة حصرية، وكان الإنقسام في البلاد على الموقع الإقليمي والدولي الواجب على الدولة اللبنانية أن تضع نفسها فيه لم يترجم بعد إلى انقسام طائفي كالذي نشهده اليوم.

حالياً تتعدد إرتباطات القوى الداخلية مع الخارج، مع فارق بسيط أن العديد من هذه القوى يملك سلاحاً غير شرعي، لكن الأهم أنه في ستينيات القرن المنصرم لم يكن المسيحيون يعيشون تفهقراً في دورهم وتراجعاً في ممارسة الحكم من جراء ضعف قدرتهم على إيصال نوابهم إلى الندوة البرلمانية، وضعف تواجدهم في الإدارة العامة وهجرة غالبيتهم إلى الخارج، ولم يكن قد تمّ التلاعب بعد بالديمغرافيا اللبنانية من خلال مراسيم التجنيس بالإضافة إلى العديد من الأزمات التي يعيشها اليوم المسيحيين!

أما ما يحكى من هنا وهناك عن احتمال الإتفاق على تسوية معينة لإقرار قانون إنتخاب يحظى بشبه إجماع القوى السياسية، فإن المعيار في الحقيقة يبقى لصحة التمثيل والتوازن الحقيقي، مع ضرورة العمل على وجوب إقرار قانون يحقق أكبر قدر من الإجماع.

وبدلاً من أن يتمسك البعض بالمشروع الذي يريده لأنه يحقق مصالحه (ولو على حساب كل جهد بُذل لإعادة التوازن وإزالة الخلل عبر قانون إنتخاب لا يعزل الطوائف عن بعضها) لأن هدفه ينحصر في الوصول إلى السلطة بعد هذه الإنتخابات وليس إزالة الغبن اللاحق بالمسيحيين.

ولنلا " يتمخض الجبل فيلد فأراً " لا تجعلوا من التسوية غير المطلوبة أصلاً ضرباً لصحة التمثيل وإمعاناً في إلحاق الغبن بالمسيحيين على قاعدة إما "قوانين جائرة أو قوانين محض طائفية" لأنه ما بين هذه وتلك توجد عدة صيغ تؤمن صحة التمثيل المنصوص عنها في "إتفاق الطائف" وتقربنا أكثر من إلغاء الطائفية بدلاً من ترسيخها في النصوص والنفوس.

المحامي الدكتور أنطوان أ. سعد